

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 289 هذا من الخطر أو تشتت الأفكار ، ولو جزءاً يسيراً ، مما في طريقة الترجيح والتخريج عند الفقهاء الآن على أصول أي مذهب من المذاهب الأربعة ، ويكفي ما في هذه الطريقة من تشتت الأفكار خلاف الخرجين والمرجحين في المسألة الواحدة ، خلافاً لا ينتهي إلى غاية يرتاح إليها ضمير مستفيد ، لقذفهم بفكره في تيار تتلاطم أمواجه بين قولهم : المتعمد والمعول عليه كذا ، والصحيح كذا ، والأصح كذا والمفتي به كذا . . . إلى غير ذلك من الخلاف العظيم في كل مسألة لم ينص عليها الإمام نصاً صريحاً ، ولا يخفي ما في هذا من الافتئات على الدين ، مما لا يعد شيئاً في جانبه خلاف الأئمة المجتهدين ، ومشؤه التقيد بالتقليد البحت ، وعدم الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ولو عند تعذر وجود النص ، ومع هذا فإنهم يرون هذا الافتئات على الدين من الدين ، ويوجبون على المؤمن العمل بأقوالهم بلا حجة تقوم لهم ولا له يوم الدين ، مع أن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : (هؤلاء قومنا اتخذوا من دون الله آلهة ، لولا يأتون عليهم بسلطان بين) الآية ، وفي هذا دليل على فساد التقليد ، وأن لا بد في الدين من حجة ثابتة ، لهذا كان التقليد البحت لا يرضاه لنفسه إلا عامي أعمى ، أو عالم لم يصل إلى مرتبة كبار الفضلاء المتقدمين والمتأخرين ، الذين لم يرضوا لأنفسهم التقليد البحت ، كالإمام الغزالي ، وابن حزم ، وشخ الإسلام ابن تيميه ، والإمام السيوطي ، والشوكاني ، وغيرهم ممن اشتهر بالاجتهاد من أئمة المذاهب) ، انتهى بحروفه . * * *

10 - رد الإمام السندي رحمه الله أيضاً على من يقرأ كتب الحديث لا للعمل .

قال العلامة الفلاني في (إيقاظ الهمم) : (لو تتبع الإنسان من النقول ، لوجد أكثر مما ذكر ، ودلائل العمل على الخبر أكثر من أن تذكر ، وأشهر من أن تشهر ، لكن لبس إبليس على كثير من البشر ، فحسن لهم الأخذ بالرأي لا الأثر ، وأوهمهم أن هذا